

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛  
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما  
صدرت به الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ ( ١٦ يولييه سنة ١٩٧٥ )  
أنور السادات

### قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١  
بإنشاء هيئة عامة باسم "بنك ناصر الاجتماعي"

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ١١ من القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١  
بإنشاء هيئة عامة باسم "بنك ناصر الاجتماعي" النص الآتي :

"مادة ١١ - تعنى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يقع عليها وحدها عبء أدائها بما في ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر ، وكذلك الرسوم الجمركية وملحقاتها ، كما تعنى من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي تستحق على ما تؤديه الهيئة من معاشات وإعانات وقروض ، وحل الطلبات والشهادات والمفرد المتعلقة بالهيئة .

كما تعنى جميع التوزيعات التي تجرمها الهيئة لأصحاب الودائع من الضرائب والرسوم ، وكذلك تعنى الشيكات والأعمال المصرفية التي تجرمها الهيئة من رسوم الدمغة " .

مادة ٢ - تضاف مادة جديدة برقم ١١ مكررا إلى القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المشار إليه نصها الآتي :

"مادة ١١ مكررا - لا يجوز الجز على الودائع الادخارية المودعة بالهيئة من أي شخص طبيعي حال حياة المودع أو بعد وفاته" .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما  
صدرت به الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ ( ١٦ يولييه سنة ١٩٧٥ )  
أنور السادات

الملاوح ، اليسرى ، الرابعة ، عزبة الوقف ، الحناينة ، عزبة المعدي ، عزبة الملاح وعبد شلي والاعزبا ، الهردة وسيدى القوال ، الملاحة وبلاكوس وخير الله ، عزبة أم زينب ، خليج الجني والمنشر ، عزبة الرمل وأبو خشبة ، عزبة أبو هيكل والجامع والجزيرة الخضراء ، الشواهة ، برج مفيزل وعبد مرعي ، طابية البوظاز الشرقية .

مادة ٢ - جميع الدعاوى المنظورة أمام محاكم جنوب القاهرة والاسكندرية ودمنهور الابتدائية والتي أصبحت وفقا لأحكام المادة السابقة من اختصاص محاكم الجيزة أو دمنهور أو كفر الشيخ الابتدائية ، تحال إلى المحاكم الأخيرة بالحالة التي هي عليها ، ويستثنى من ذلك الدعاوى التي تمت فيها المرافعة وحجزت للنطاق بالحكم فيها .

مادة ٣ - تكون إحالة الدعاوى المبينة في المادة السابقة بأوامر مصدرها المحكمة المحلية من تلقاء نفسها للجلسات معددة بالمحكمة المحال إليها وبغير مصروفات ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه أمر الإحالة مع تكليفه الحضور في المرافعة المحددة .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما  
صدرت به الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ ( ١٦ يولييه سنة ١٩٧٥ )  
أنور السادات

### قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض  
ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح  
التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، مادة جديدة برقم ٧٦ مكررا ، نصها الآتي :

"يعنى من الضريبة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا وغيرهم بالنسبة للأرباح الناتجة عن الكتب التي يتولون تأليفها والتي تطبع أصلها وتوزعها على الطلاب وفقا للنظم المقررة بالجامعات والمعاهد العليا" .